وبعظيماً وتشريفاً ورِضًا بهما ، فإن حدث بالحسن والحسين حَدَثُ فإنَّ ولاَ الاخر منهما ينظر فى ذلك ، وإن رأى أن يُولِّيهُ غيره نُظِر فى بنى على (م) فإن وجد فيهم مَن يرتضى دينه وإسلامه وأمانته جَعَله إليه إن شاء ، وإن لم يَرَ فيهم الذى يريده فإنه يجعله إن شاء إلى رجل من آل أبى طالب يرتضيه ، فإن وجد آل أبى طالب يومثل قد ذهب أكابرُهم وذَوُو آرائهم وأسنانهم ، فإنه يجعله إن شاء إلى رجل يرضى حاله من بنى هاشم ، ويشترط على الذى يجعلُ ذلك إليه أن يترك المال على أصله ، ويُنفِق ثمرتهُ حيثُ أمرتُه فى سبيل يجعلُ ذلك إليه أن يترك المال على أصله ، ويُنفِق ثمرتهُ حيثُ أمرتُه فى سبيل الله (عج) ووجوهه ، وذوى الرحم من بنى هاشم وبنى عبد المطلب والقريب والبعيد ، لا يُباع منه شيءٌ ولا يومّب ولا يورّث ، وإنَّ مال محمد (صلع) على ناحِيتهِ إلى بنى فاطمة ، وكذلك مالُ فاطمة إلى بنيها . وذكر باقى الوصية .

: وعن أبى جعفر محمد بن على (٢) (ع) أنه قال لأبى بصير يا أبا بصير ، ألا أقرِثُكَ وصيّة فاطمة (ع) ؟ قال : نعم ، فأفعل متفَضّلًا

⁽۱) س - شهد ، ی ، ز - شهدانة (من نسخة الين) ، ط ، د - وشهد بذلك ، ع - وأشهد بذلك .

⁽٢) س - ومن على (س).